

المشروع الحضري المستدام بين تنظير الاستيراد وواقعية التطبيق: حالة مدينة جزائرية

[A sustainable urban project between the theory of importation and realism of application: Case of an Algerian city]

M. A. A. Naimi Khaled¹ and M. C. A. Houmer Soumeya²

¹Institute of Management of Urban Techniques, University of Oum El Bwaghi, Oum El Bwaghi, Algeria

²University of formation continue UFC, Algiers, Algeria

Copyright © 2020 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the **Creative Commons Attribution License**, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: The sustainable development in Algeria was proposed as a key solution to keep pace with the international changes, but despite its decentralization and the lack of clarity of its goals, there is ambiguity in the way it is applied to the local sectors, which raises questions about its effectiveness? Especially being called primarily to involve all the actors and the perpetuation of a culture of sharing civil responsibility in the public act as the only way that guarantees urban production, which led us to research and investigate the option of importing such strategies and the feasibility of applying them in our Algerian cities in the first place, then matching the local discharges of the Sustainable urbanization project with the environmental equation of our Algerian cities by studying the city of Batna as an ideal case for measurement.

It also aims to give a real opportunity for all the actors to meet, with their understanding of sustainable development and its projection in the field of reconstruction, and how it will be reflected in the planning option adopted in the mechanism of the urban project industry.

A questionnaire was distributed to the specialists in the field of urban reconstruction (321 specialists), which led to the adoption of the project, and the identification of its various frameworks corresponding to sustainability. Using the analytical method, and through studying the urban project as a concept and policy, and analyzing the general prospects based on the results of the questionnaire according to the prepared urban project mechanism; The results of the research led to an agreement on the necessity of adopting the sustainable urban project immediately after agreeing on the reasons for each of the three problematic realities of the city, measuring their framing of sustainability and reaching the frameworks that guarantee the most important objectives of the urban project.

Concluding in the latter that emptying the policies and ideologies adopted within their various measures on the one hand, and on the other hand and not withdrawing these policies in general cases without taking into account their localism and the special conditions for their application immediately after importation, as a necessity to achieve a civilized feasibility in keeping with international humanitarian thought before the decision to adopt it by the importing countries.

KEYWORDS: sustainable development, governance, local strategy, conservation, urban ecology.

ملخص: سوق تبني الجزائر لإيديولوجية التنمية المستدامة كمحاولة لمواكبة التحولات الدولية، وتجسيدها في المدينة الجزائرية، كحل معجز لكيفية التسيير وحل مشاكلنا الحضرية، ورغم تجلي لا مركزية السياسة ووضوح أهدافها العامة، فقد اكتنف الغموض كيفية تطبيقها على المستوى المحلي مهددا بعدم جدوى تبنيها، خاصة كونها تدعو في الأساس إلى إشراك لعموم الفاعلين وتكريس ثقافة مشاركة المسؤولية المدنية في الفعل العمومي باعتبارها الوعاء الوحيد الضامن للإنتاج الحضري السليم مما جرننا إلى البحث والتحقق من خيار ذلك الاستيراد وجدواه في مدننا الجزائرية في المقام الأول، ثم تطابق وملائمة تطبيقاته في المشروع الحضري المستدام للمعادلة البيئية لمدننا الجزائرية من خلال دراسة مدينة باتنة كحالة مثالية للقياس.

كما ويهدف إلى إعطاء فرصة حقيقية لاجتمع الفاعلين ومدى تأثيرهم وفهمهم للتنمية المستدامة وإسقاطها في ميدان التعمير وانعكاسها على الخيار التخطيطي المتبنى في آلية صناعة المشروع الحضري، ومنه تم توزيع استمارة استبيان على المختصين في مجال التعمير (321 مختص) للمدينة، أدت إلى تبني المشروع، وتحديد تأطيراته المختلفة الموافقة للاستدامة، وباستخدام المنهج التحليلي، ومن خلال دراسة المشروع الحضري كتصور وسياسة، وتحليل الآفاق العامة استنادا

لنتائج البحث حسب آلية المشروع الحضري المعدة. أفرزت نتائج البحث اتفاق حول ضرورة تبني المشروع الحضري المستدام مباشرة بعد الاتفاق حول أسباب كل من واقع الحقائق الثلاثة للمدينة وقياس تبنيمهم للاستدامة والوصول إلى الأطر الضامنة لأهم ملامح ذلك المشروع الحضري. والاستنتاج في الأخير أن إفراغ السياسات والإيديولوجيات المتبناة ضمن مقاييسها المختلفة من جهة وعدم سحب تلك السياسات على عموم الحالات دون مراعاة محليتها والظروف الخاصة لتطبيقها من جهة أخرى. مباشرة بعد الاستيراد، ضرورة لتحقيق جدوى حضارية مواكبة للفكر الإنساني الدولي قبل قرار تبنيتها من طرف الدول المستوردة. كأهم أخلاقيات الاستيراد.

كلمات دلالية: التنمية المستدامة، الحوكمة، الإستراتيجية المحلية، التشاركية، الأيكولوجية الحضرية.

مقدمة

مع تسارع التطور العلمي والنمو الاقتصادي للعالم وتنوعهما وظهور تنافسيه غير مسبوقه بين الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى وبالتالي انهيار الحدود الوهمية للدول وما صاحبه من رقمته وتأثيرات بيئية، ظهرت العديد من التكتلات السياسية والتحالفات العالمية والإقليمية، كنوع من التضامن والتحسيس بالهاجسين البيئي والتخطيطي في وجه تدهور صحة الكوكب. وفي المقابل انظم العديد من الدول في العالم بهذه القمم بهدف كواكبه التحولات العالمية وللحاق بالركب الحضاري للدول المتقدمة، وبين دول منتجة لأيديولوجيات معينة كالحكم الراشد والحوكمة وأخيرا وليس آخرا التنمية المستدامة، ودول أخرى مستهلكة لتلك الأفكار والإيديولوجيات، خصوصا وأن هذا النوع من التفكير والتخطيطي صور لها كحل معجز لمشاكلها التنموية وبلوغ التطور الحضاري بين مصاف الدول الكبرى.

انتهجت الدول الغربية سياسة المشروع الحضري منذ نهاية الثمانينات. والتي تدعوا أساسا إلى إشراك لعموم الفاعلين وتكريس ثقافة مشاركة المسؤولية المدنية في الفعل العمومي باعتبارها الوعاء الوحيد الضامن للإنتاج الحضري السليم ومنه يمكن تقديم المشروع الحضري على أنه أداة تعمرية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة ذات نسق برجماتي تشاوري، لأكثر فاعلي المدينة اختصاصا بضمن الجديدة في التعمير والجدوى العمرانية؛ يفضي إلى تعيين مشروع سياسي لمستقبل المدينة بالدرجة الأولى في ظل إمكاناتها المحلية، محدد الأهداف والتوجهات الترشيدية وفق مفصلية المقاييس الحضرية التي توافق المجالات المكونة للكليّة الحضرية.

الجزائر كانت من الدول السبّاقة لتبني السياسات والأيديولوجيات الجديدة والمتلاحقة بشكل كبير نتيجة انفتاحها على ما يحدث في العالم، وكان ابروها التنمية المستدامة التي استهلكت بشكل كبير في البورصة السياسية للمسئولين الجزائريين في كل القطاعات تقريبا، لكنها للأسف بقيت حبيسة تلك الأدراج مع الغياب التام لقدره الجزائر على تحويلها إلى سياسة محلية تمكننا من التأكد من جدوى تبنيتها، التخطيط الحضري كان من بين أهم المجالات والأكثر تحديا لتطبيق مثل هذه السياسة، ورغم تجلي لا مركزية مثل هذا النوع من الإستراتيجية ووضوح أهدافها العامة، ومع غياب أداة بحجم المشروع الحضري المستدام الذي يعتبر آلية لتجسيد تلك المبادئ في المدينة. حسب الدول المصدرة للتنمية المستدامة كان يستحيل على الجزائر والوزارات المكلفة بتخطيط المدن والتهيئة والتعمير الوصول إلى الجدوى المرجوة من تبني السياسة.

جاء بحثنا المقدم سعيا للتحقق من خيار استيراد مثل هذه الاستراتيجيات و جدوى تطبيقها في مدننا الجزائرية في المقام الأول، ثم مطابقة انعكاسها المحلي مع المعادلة البيئية لمدننا الجزائرية وذلك من خلال دراسة مدينة باتنة كحالة مثالية للقياس، كما ويهدف المشروع الحضري إلى إعطاء فرصة حقيقية لاجتماع الفاعلين وقياس مدى تأثيرهم وفهمهم للتنمية المستدامة وإسقاطها في ميدان التعمير وانعكاسها على الخيار التخطيطي المتبني في آلية صناعة المشروع الحضري. بالمقارنة مع البحوث السابقة ليس هناك العديد من البحوث التي تتناول الجانب النقدي لتصريف الاستدامة باعتبار مجالات تطبيقها محصورة في المظهر البيئي والأيكولوجي القطاعي أي أن تطبيق الاستدامة لم يصل إلى مرحلة البين قطاعية بحجم المدن.

1 تقديم البحث

1.1 الفئة المشاركة في البحث

تمت بمشاركة عدد كبير من مكاتب الدراسات التطبيقية وعدد من الدوائر الحكومية البحث المقدم، وذلك من خلال تحليل الآفاق العامة للمدينة المثل باستعمال استمارة استبيانها قدمت لمجموعه من المختصين والفاعلين في مجال التعمير، حسب منهاج إعداد المشروع الحضري بلغ عددهم 321 مختص في مجال التعمير، وكان عدد الاستمارات المرجعة وذات الجدوى أزيد من 300.

1.2 مدينة باتنة كحالة دراسية

مدينة باتنة واحدة من المدن الجزائرية ذات نسق تحول سريع ساعية إلى مدينة التجمع العمراني الكبير والذي سيضم أكثر من مدينة على المدى القريب والمتوسط، حيث تشهد التحاما مبكرا للكينانات المجاورة هذا التجمع الموعود الذي سيضم مدن تازولت في الشرق، واد الشعبة جنوبا وفيسدس شمالا بشكل مثلث تتوسطه مدينة باتنة المدينة الأم، في ظل غياب سياسة ممنهجة وملاح ترابط فعلي تحول دون هدر مستقبل مدينة تضم أكثر من مليون ساكن، في ظل تنافس إقليمي لعواصم الأقاليم الشرقية وهيمنة المدينة الأم على الإنتاج الحضري وتوجيهه فقط سياسيا أي التهديد بفقدان التوازن الإقليمي.

حيث تفرض مبادئ الاستدامة التوقف عن هدر هذه المجالات القليلة خاصة في ظل الإشكالية العمرانية لتوسع المدينة. والابتعاد عن خطط التوسع العمراني غير المجدي. وإيجاد مشروع حضري، عمراني وسياسي بالدرجة الأولى لتعيين المحاور والخيارات الحضرية الكبرى للإنتاج الحضري السليم.

1.3 خطوات الدراسة الميدانية

1.3.1 خطوه توحيد الفكر الحضري

توحيد مفاهيم المشروع الحضري وحسم أسباب كل من الإشكالية المجالية، الاجتماعية الاقتصادية والتخطيطية للمدينة العينة ضمن قالب تحليلي ضم أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى قصور في الإنتاج المتوخى للمدينة كخطوه أولى تلتها خطوه ثانيه تمثلت في حصر الرهانات المرافقة، كما تجدر الاشارة إلى استثناء الفاعل المستفيد باعتباره يلغى في مثل هذا المستوى من التفكير، حسب منهج إعداد المشروع الحضري. والاكتفاء برأي الفاعل المقرر والفاعل المستشار في المشروع الحضري وتمثل في خطوتين مندمجتين من حيث النتائج.

1.3.2 الخطوة الثانية تبني خيار التنمية المستدامة والمشروع الحضري

هدفت لقياس درجة استيعاب فكر وخيار الاستدامة لدى نفس الشريحة المختصة بالإنتاج الحضري لمدينة باتنة وذلك عن طريق خطوتين أيضا الأولى، حصر المفاهيم العديدة للاستدامة الحضرية وقبولتها في شكل خيارات قدمت للمشاركين ضمت فكر الاستدامة وتعريفات مختلفة للمدينة المستدامة... كتحضير مباشر للخطوة الثانية والتي قرر فيها المشاركون كجبهة معبرة عن الخيار التخطيطي لمنهج التنمية المستدامة والمشروع الحضري كنهاية له في المدينة المثال. منه إلى الإبقاء على نمط التخطيط الكلاسيكي.

2 مراحل البحث

2.1 مرحلة المبادئ الإستراتيجية

2.1.1 المدينة ضمن وعائها الفراغي

تتعقد إشكالية المدينة موضوع الدراسة ضمن مجال توسع محدود جدا بالمقارنة مع التوسع في السنوات الأخيرة ويعود ذلك لوقوعها ضمن رواق تضاريسي حاد، زاد من تلك الحدة مختلف السياسات التراكمية الغير ناجعة لأدوات التهينة والتعمير التقليدية، لكن كان لا بد ولتحقيق مبدأ المشاركة في صناعه المدينة اللجوء إلى مصادقه المشاركين في البحث حيث كانت استجاباتهم قاطعة فيما يخص آفاق التوسع، حيث أرجعها الفاعلون لتراكم سوء الخيارات التعميرية بنسبة 34% بالمقارنة مع الأسباب المتبقية كالطبيعة القانونية للعقار الحضري العائد للخواص بنسبة 28% والتمدد العمراني الغير مجد بنسبة 26% أما عن الطبيعة الطبوغرافية للوعاء العقاري للمدينة والتي صنفت كأخر عامل للإشكالية المجالية للمدينة فيرى ما نسبته 12%. أنها السبب وراء إشكالية التوسع في المدينة.

2.1.1.1 الرهان التوسعي للمدينة

ردا على إشكالية المدينة التوسعية انتقل المشاركون للتصويت على الرهان الحقيقي الذي يمكن بواسطته الإجابة عن الإشكالية. حيث يرى المشاركون أن من أهم الرهانات المجالية بنسبة 31% إعادة التوظيف المجالي في المدينة أي الأخذ في الحسبان في أي مشروع أو تدخل عمراي مستقبلي، التوظيف الفعال للفضاء في المقام الأول هذا في مقابل إعادة النظر بالعلاقة بين المجالين الشاغر والمبني وانتهاج سياسة التكتيف العمراني في مقابل خيار التوسع العمودي كتعزيز لنوعية الحياة الحضرية لمستعمل المجال.

2.1.2 المحتوى الاجتماعي للمدينة

انفردت مدينة باتنة دون بقية المدن الجزائرية بنسيج اجتماعي هش مبني على الأصولية رغم تقارب الجذر الأمازيغي لسكانه، والذي لم يحول دون رفع التحدي الاجتماعي في صناعه المدينة خلال تاريخها كما يمكن إدراجه كأحد أكبر التحديات الحضرية. أما عن الأفاق الاجتماعية فيرى المشاركون بنسبة 43% أن مدينة باتنة عززت الفصل الاجتماعي خلال إنتاجها الحضري، بينما يرجح ما نسبته 39% من نفس المشاركين أن المدينة وخلال إنتاجها الحضري راعت الخصوصيات المحلية الاجتماعية للسكان الموازية مع بقية القراءات المتبقية. كما يطرح تباين في قراءه المشاركين في نفس المدينة مهددة بتشتت الجهود والأفكار في توحيد أهداف ومستقبل الكينونة الحضرية المستقبلية.

2.1.2.1 توحيد الرهان الاجتماعي للمدينة

رغم تباين قراءه المشاركين في الدراسة حول المحتوى الاجتماعي إلا أن الإجماع حول الآلية وضرورة إشراك الفاعلين في صناعه المدينة بما نسبته 67% كانت قاطعة بمقابل الاكتفاء بإعادة التوزيع العادل للتجهيزات. وإزالة الفوارق التنموية بين الأحياء الأمر الذي يعبر عن وعي متنامي لهذه الفئة المشاركة بخطر الاستمرار في الدعوة إلى العصبية القبلية والهوية لسكان الحاضرة، حيث فقط وعن طريق استشراف الجانب الاجتماعي للمدينة وضرورة مشاركة جميع الفاعلين والقضاء على تبعية الإنتاج الحضري المستجيب للمطلب الاجتماعي الملح والغير منهجي، يمكن تكوين جبهة اجتماعية يمكنها التوفيق بين المطلب الاجتماعي وبقية المظاهر العمرانية والحضرية الأخرى.

2.1.3 تحدي جدوى الاقتصاد الحضري

غياب اقتصاد حضري واضح المعالم يعكس التوجه العام للدولة . عكس تضاربيها واضطرابها منذ الاستقلال وترنح اقتصادها الوطني على طول وجود الدولة الجزائرية والسبب انتقالها المفاجئ في كل مره من نظام اقتصادي لآخر ، وبالرغم من الإمكانيات الاقتصادية ولاستراتيجيه الكبيرة للمدينة بشكل خاص والجزائر بشكل عام، رجح المشاركون بشكل قطعي بما نسبته 66% بعفوية الاقتصاد الحضري بالمقارنة ب30% أكدوا عدم وجود اقتصاد حضري واضح في مدينة باتنة.

2.1.3.1 رهان الاقتصاد الحضري

أما عن الرهان الاقتصادي فبري المشاركون بنسبة 40% أن الإسراع بتحديد التخصص الوظيفي للمدينة وانتهاج السياسة التخطيطية له ، أهم العوامل في تحقيق هذا الجدوى الاقتصادية. والذي طرح في الخطوة الموالية وهي محاولة تحديد تخصص المدينة والذي يمكن الانطلاق منه لتأسيس اقتصاد حضري مجد يراعي تلك الهوية ويخدم تآطير وتبني مشروع مشترك يحث الاقتصاد الحضري إلى الجدبة والتميز.

2.1.4 الأزمة التخطيطية

في ما يخص آليات التخطيط الحضري وتسيير المدينة وكونها تستجيب فقط للازمة حسب 44% من المشاركين، كون الجزائر من البلدان التي عززت لسنوات عديدة القرار السياسي المنفرد والمهيمن على التخطيط والذي لا نبالغ انه كان ولعقود حبيس مركزيه القرار حيث أثر المطلب المتصاعد على السكن من جهة ومحاوله السلطة الاستجابة لهذا المطلب بشكل فاسد قاصر أدى إلى هدر مساحات واسعة وحساسة من عقار المدن الجزائرية. بينما يرى ما نسبته 32% أنها عفوية في مقابل أنها بطيئة ثم فعالة بنسبة 20% و49% على التوالي.

2.1.4.1 بحث سياسة التخطيط الحضري

أما عن الرهان التخطيطي للمدينة فإنه وحسب المشاركين يمكن تحقيقه فقط عن طريق التكيف مع سرعة التحولات الحضرية وتبني أدوات تهنيه و تعمير جديدة بنسبة 50% و36% على التوالي ، وفي المجمل اتفق جميع المشاركين على عدم الاستمرار في السياسة الحضرية الحالية. ومن الواضح قطعية الالتفاف حول خيار تكيف سياسة التخطيط العمراني مع التحولات الحضرية المتسارعة وخاصة تحويل المدينة لمدينة تقود وتسير مجالها مهيكلة التجمع العمراني القريب للمدن المجاورة. عن طريق تبني أداة تعميرية جديدة تتخلى تماما عن مبدأ مسابرة الأزمة التي يمكن أن نطلق عليها في مدينة باتنة صفة المفتعلة. نتيجة تحول المضاربة العقارية إلى النشاط الاقتصادي الأبرز في المدينة.

2.2 مرحلة قياس مدى تبني المشاركين لفكر الاستدامة وخيار المشروع

وتنطلق من تعريف موجز للمشروع الحضري والمدينة ضمن مبدأ التنمية المستدامة باعتباره تصريف محلي للتنمية المستدامة ومحاوله تحديد المتغير الأساسي في المعادلة الايكولوجية للمدينة المثل وتحديد خيار تبني مشروع حضري مستدام منه إلى الإبقاء على إنتاج حضري بيئي أو ما يعرف بالمقاربة البيئية في التعمير والتحقق من تصريف الاستدامة في مجال المدينة من جهة ومن جهة أخرى التأكد من مطابقة الإيديولوجية لواقع مدينة باتنة.

2.2.1 مفهوم الاستدامة لدى المشاركين في البحث

يخضع تحديد مفهوم الاستدامة سواء بشكل جدلي أو حاسم كأهم التحديات الكبرى أمام تطبيق آداه المشروع الحضري ، باعتبار الأخير يخضع لتفضيل أفقي يتمثل في اعتماده كحل للإنتاج الحضري على المدينة والذي لا يمكن تعميمه كما سترى ، وآخر عمودي يعتمد على تعريف النظام الحضري أو القيمين عليه لمفهوم الاستدامة وشروط مطابقتها المحلية...ومنه كانت الخطوة الأولى من الدراسة وهي قياس مدى وضوح مفهوم التنمية الحضرية المستدامة لدى شريحة المهندسين المعماريين والعمرانيين والأكاديميين في المدينة من جهة ومن جهة أخرى التأسيس فيما بعد للمرور للخطوتين الثانية والثالثة حسب المبدأ البرجماتي للمشروع الحضري ومراحل إعدادة، ومنه تم طرح عدة مفاهيم سليمة للاستدامة بشكل عام. على التوالي:

الاستدامة بالنسبة إليك هي:

- التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.
- تفاعل عناصر النظام البيئي الحضري (الايكولوجية الحضرية)
- مجرد إجراءات تحافظ على البيئة (بيئية التدخل العمراني)
- غلق للحلقة الغذائية للمدن (النظام الغذائي للمدن)

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها تضارب واضح عن مفاهيم الاستدامة. حيث نجد أن معظم المشاركين اختار التعريف الأولي والسطحي والأكثر تداولاً للاستدامة وهو أنها التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. بينما يرى ما نسبته 19% أنها تفاعل عناصر النظام البيئي الحضري (الايكولوجية الحضرية). كما يرى 11% أنها مجرد إجراءات تحافظ على البيئة (بيئية التدخل العمراني) ، ويرى 3% أنها غلق للحلقة الغذائية للمدن (النظام الغذائي للمدن). وفي المقابل نجد أن 8% أقر بغموضها. أما بقية المشاركين فجاءت نتائجهم سلبية، ولا يعود هذا إلى صعوبة الفصل بين هته الظواهر، بل لغياب شكل تطبيق معروف لمثل هذا النوع في الإنتاج الحضري والعمراني لدى السواد الأعظم سواء من الشريحة التقنية في مكاتب الدراسات والدوائر الحكومية والطبقة الأكاديمية لحدثة المفهوم بالنسبة للتخطيط الحضري في الجزائر.

2.2.2 مدى تبني فكر الاستدامة

انطلاقاً من غموض فكره وتطبيق التنمية المستدامة، تم الانتقال إلى الخطوة الموالية من البحث وهي قياس درجة تبني المشاركين في الدراسة للمشروع الحضري، الأمر الذي فرض إدراج تعريف موسع لإجراء مرجعي للمشروع الحضري والذي جاء كالتالي: "المشروع الحضري هو أداة تخطيطية تضمن إستراتيجية مستدامة تنهض بمستقبل المدينة. ذات نسق براجماتي يضمن عدم استنزاف موارد المدينة ويراعي التحولات الحضرية ينطلق من القاعدة الأساسية لهرم التخطيط الحضري بالمشاركة الفعالة والفعالية للشريحة التقنية للمدينة في ميدان التعمير يصل بنا في الأخير إلى تعيين مشروع سياسي بالدرجة الأولى لمستقبل المدينة في ظل إمكاناتها المحلية. يتم على ضوءها تطوير جميع قطاعات المدينة لتحقيق الهوية الملائمة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعمرانياً لرغبة أكثر فاعلياً للمدين اختصاصاً".¹

ليتم مباشرة قياس رد الفعل وعن طريق إدراج أربع مفاهيم نقدية مختلفة للمشروع الحضري والتنمية المستدامة حصرت في النقاط التالية:

- نمط تفكير قيم لكنه يحتاج إلى تفسيرات محلية.
- رهان محلي ضروري.
- إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة.
- ترتيبات عالمية مفروضة علينا.

تري ما نسبته 40% من المشاركين أن الاستدامة نمط تفكير قيم يحتاج إلى تفسيرات محلية أي وبشكل آخر أشكال تطبيق محلي وإسقاط المحتوى الإيديولوجي على واقعنا، بينما يرى 32% أن فكر الاستدامة أصبح رهان محلي ضروري ويعود ذلك لتعريفهم للاستدامة وتركيزهم على بئية الاستدامة دون بقية المظاهر. كما يرى 17% أن الاستدامة إيديولوجية عالمية مستوردة وغامضة. يجب الحرص في فهمها قبل تطبيقها على مجتمعنا، وفي المقابل يرى 11% أن الاستدامة اقتضاء عالمي مفروضة علينا من قبل الدول الكبرى والسياسات الوطنية الساعية إلى إبراز الجزائر كشريك للدول المتقدمة يراعي جانب البيئة ومستعد لدفع الضريبة البيئية للدول ذات الاقتصاديات الجشعة، ومن الجلي أنه هناك صورة غير واضحة للاستدامة وفي مثل هذا الوضع علينا تأسيس أفعال الاستدامة محلياً. ومحاولة إيجاد استدامتنا المحلية الخاصة. ومنه ضرورة المرور إلى الخطوة الموالية.

2.2.3 تعريف المدينة المستدامة لدى المشاركين

لمعرفة كيف يسقط المشاركون إيديولوجية الاستدامة على المدينة أو استدامتنا الحضرية تم حصر عدة أشكال وأفكار لعدة منظرين عالميين حول المدينة المستدامة ومحاولة تعين النظرة الأقوى والمشاركة للمشاركين. ويعتبر هذا التفضيل العمودي ضامن لعدم سحب سياسة المشروع الحضري على كل المدن وبالتالي ضرورة إجماع أو تصويت الأغلبية المشاركة في تحديد الشكل الأقرب لمدينتهم، وتم طرح التعريفات كالتالي: المدينة المستدامة هي المدينة..

- القادرة على حماية هويتها 20%
- التي توفر نوعية حياة في كل الأماكن 19%
- التي لها مشروع سياسي ضمن مبادئ التهيئة 16%
- التي توفر العدالة في الوظائف الحضرية 13%
- الجاذبة للاستثمار والمتعددة المراكز 11%

يرى مجموع المشاركين مدينتهم المستدامة عليها أن تكون قادرة على حماية هويتها (نتيجة احتدام التسابق بين المدن) بنسبه 20% كما يرى 19% ضرورة توفيرها نوعية حياة في كل الأماكن) رداً على رهان العدالة الاجتماعية)، وتقريباً ترى نسبة موازية أي 16% (رداً على الرهان التخطيطي)، أنها التي لها مشروع سياسي ضمن مبادئ التهيئة. كما أكد 13% أنها المدينة التي تضمن مشروع سياسي ضمن مبادئ التهيئة (تسيير وهيكل المدينة) ليأتي الهاجس الاقتصادي بـ 11% منادياً بضرورة كونها المدينة العادلة والجاذبة للاستثمار والجميلة.

2.2.4 المشروع الحضري بين الخيار والحتمية

وعن ماهية المشروع المتبني وتأرجح الخيار بين كيف يمكننا جعل مدينتنا أكثر استدامة إما عن طريق تبني مشروع حضري مستدام أو الاكتفاء بإنتاج حضري أكثر بيئية، ورغم ضعف التصويت بين احتدام الخيارين وتقارب نسب التصويت بينهما من جهة وتحفظ نسبة كبيرة من المشاركين بما لا يقل عن 40% عن التصويت إلا أن برجماتية المشروع الحضري رجحت بشكل غير قاطع لكنه ملزم استعداد المشاركين إلى تبني خيار المشروع الحضري في المدينة المثال بنسبة 35% في مقابل الاستمرار في النهج الكلاسيكي لإنتاج المدن الجزائرية مع ضرورة إدراج البعد البيئي في كل عمليات التخطيط والعمران المستقبلية بنسبه 25%. ورغم تبني المشروع الحضري ترى المجموعة الأخرى ورغم مشاركتها الرهانات والإشكالات وحكمها بالسلبية التخطيطية المنتهجة. إلا أن السياسة التخطيطية ليست بحاجة إلى مشروع حضري له صبغة الاستدامة بقدر ما هي بحاجة إلى إعادة بحث السياسة التخطيطية الحالية في إطار الإشكالات والرهانات ومن ثم الاختيارات التخطيطية المطروحة. أما فيما يخص لفظ ومعنى الاستدامة فإن الفئة المشاركة ترى أن مدينة باتنة في الحقيقة تحتاج فقط إلى إنتاج حضري أكثر بيئية وربما يرجع ذلك إلى الفهم الجيد للاستدامة المسوقة، أو الفهم الخطأ المبني على التردد وعدم فهم هذه السياسة التي بقيت دون ضابط.

الخاتمة

وعن إمكانية تبني المشروع الحضري كأداة يمكن لها تعويض أحد أهم أدوات التهيئة والتعمير في المدينة أو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير جاء تصويت مجموع المشاركين بشكل غير قاطع لكنه ملزم بالإيجاب، والاستمرار مستقبلاً في تحديد مشروع المدينة بشكل تلقائي انطلاقاً من استجابته لسياسة المشروع الحضري وبالتالي للتنمية المستدامة، لسبب بسيط وهو صلاحية وصحية مثل هذا النوع من التفكير والتخطيط في مدينة بحجم مدينة باتنة وتحولها الحضري س المستقبل والقريب. لكن من الواضح ونتيجة تقارب نسب التنبؤ ونسب الرضا والرفض عدم إمكانية تعميم المشروع الحضري في فئة المدن المتوسطة والصغيرة أي أنه يمكن أن يطرح مشكل مطابقة في مدن أخرى والتي تعاني من هيمنة المدينة الأم على المدن التوابع، أو حتى المدن التي لم تكون جبهة حضرية حضرية نمكنها من الحفاظ على المصالح المشاركة للكليات الحضرية في ظل تنافس شديد بين الأقاليم، المدن وحتى المواقع في نفس المدينة، كما يمكن أن يطرح المشروع الحضري

مشكل مطابقة في مقياس المشروع العمراني المشترك بين بلديتين أو أكثر والذي لابد من تحليله بنظرة إستراتيجية ذات صبغة مشتركة عوض المشروع الحضري للمدن ذو النظرة المنفردة. وبالتالي صعوبة التوفيق بين مصالح كل من البلديتين لاختلاف كل من المحتوى التخطيطي والمؤسسي للبلديتين.

كما أن للمشروع الحضري عيب تخطيطي وهو صعوبة تبنيه في ظل استمرار الدولة الجزائرية في تشجيع السياسة الاجتماعية والتي تتعارض والمبدأ البرجماتي المشجع للمظهر الاقتصادي للمشروع الحضري المستورد وبالتالي يمكن له أن يبعد بين أهدافه الإيديولوجية والحقائق الأيكولوجية لأي مدينة جزائرية. ورغم نجاح إمكانية تقديم المشروع الحضري كبديل لأدوات التهيئة والتعمير الحالية في مدينة باتنة إلا أن النسبة الغير قطعية لخيار تبني المشروع الحضري من عدمه تثير إمكانية عدم تبني الفاعلين في مدن أخرى لخيار المشروع الحضري ومنهج التنمية المستدامة. أي أن تبلور نخبة صانعي المجال باعتبارها شرط جوهري لمثل هذه السياسات ومثل هذه الأدوات ، وفي المقابل غياب جبهة قوية يمكنها الدفاع عن مصالح والخيارات التخطيطية المتاحة يمكنها أن تهدد بعدم جدوى مثل هذه السياسات.

ومنه يمكن التوصية بتبني مثل هذه الإيديولوجيات بشكل كامل دون إغفال الأدوات المحلية لتجسيدها الأمر الذي سيهدد بعدم جدواها لتحقيق لأهدافها والحرص على عدم بقائها خام وحبسية السياسات العامة وتداولات بورصة السياسيين ، حيث ودون وجود أداة يمثل المشروع الحضري كان من الصعب على الجزائر تبني سياسة التنمية المستدامة ، كما تجدر الإشارة إلى ضرورة تسريع التبني لمثل هذه السياسات وعدم ترك مسافة زمنية كبيرة بين تبني الإيديولوجية وتطبيقها. حتى بعد قرار تبنيها من طرف الدول المستوردة. فمن المهم إفراغ كل السياسات والإيديولوجيات المتبناة ضمن مقاييسها المختلفة من جهة ومن جهة أخرى عدم سحب تلك السياسات على عموم الحالات والمقاييس ومراعاة الصبغة المحلية والظروف الخاصة لتطبيقها على كل الحالات على حدا.

إن نجاح استيراد مثل هكذا سياسات ومحاولة التأكد من تلاؤم أفكار هذه الأخيرة يتم عن طريق إسقاط محتوى المشروع الحضري في إحدى مدننا الجزائرية ومطابقة معادلة التنمية المستدامة في المدينة الجزائرية مع المعادلة البيئية لها في الدول الغربية ، أي يمكن تبني سياسة المشروع الحضري المستدام في المدن الجزائرية كأساس خيار وليس حتمية يمكن فرضه على السياسة التخطيطية الكلاسيكية للمدينة الجزائرية وانتظار بلوغ أفكار الفاعلين لتلك المدن كأساس شرطي لتحقيق المشروع الحضري لها، بمعنى أن تبني التنمية المستدامة وتصريفها المحلي لا يتطابق وواقع مدننا الجزائرية وبالتالي تبني الجزائر مثل هذه السياسات لا بد أن يخضع إلى تدقيق محلي واحترام كل من فارق التطور المؤسسي والحضاري بين العالمين.

REFERENCES

- [1] Nicole Eleb- Harle - Conception et Coordination des Projets Urbain, Paris, 1^{ere} Edition 2004.
- [2] Ingallina Patricia - Que Sais-Je (Le Projet Urbain), Paris, 1^{ere} Edition, 2001.
- [3] Marcel Roncayolo - Lectures de Villes. Formes et Temps, Marseille, Editions Parenthèses, 2002.
- [4] Antonio Da Cunha - Enjeux de Développement Urbain Durable, 2008.
- [5] David Mangin et Philippe Panerai- Projet Urbain, Editions Parenthèses, Marseille, 1999.